جمهورية مصر العربية

محكمــة النقــض

المكتب الفنى

الأحكام الصادرة

من المحكمة الدستورية العليا

بعدم الدستورية و برفض الدعوى

فى الفترة

من أول يونيه عام ٢٠١١ لغاية آخر ديسمبر عام ٢٠١٥

إعداد

القضاة بالمكتب الفنى

وليد أحمد صالح (رئيس المجموعة المدنية)

حلمى محمد النجدى

محمود محمود سامى

محكمة النقض

المكتب الفني

مقدمة

استكمالاً لجهود المكتب الفنى لمحكمة النقض نحو فهرسة وتبويب أحكام المحكمة الدستورية العليا ، والتى سبق للمكتب الفنى إصدار المجلد الأول منها عن الفترة منذ إنشائها وحتى التاسع من سبتمبر عام ٢٠٠٠ ، والإصدار الثانى عن الفترة من العاشر من سبتمبر عام ٢٠٠٠ وحتى آخر مايو عام ٢٠١١ ، فقد رؤى تكملته بالإصدار الحالى الذى يتضمن فهرسه وتبويب الأحكام الصادرة من تلك المحكمة بعدم الدستورية أو بالرفض خلال الفترة التالية من أول يونيه عام ٢٠١١ ولغاية آخر ديسمبر عام ٢٠١٥ مع بيان النشر في الجريدة الرسمية .

والله ولى التوفيق ،،،

القاهرة في الأول من يناير ٢٠١٦ م

نائب رئيس المكتب الفني	رئيس المكتب الفني
القاضي/طارق سيد عبد الباقي	القاضي/عبد الله عصر
نائب رئيس محكمة النقض	نائب رئيس محكمة النقض

فهرس عام

م	الموضوع	الصفحة
أولاً	منطوق الأحكام الصادرة بعدم الدستورية وبرفض الدعوى	٩
ثانياً	فهرس موضوعى تحليلى	٤٩
ثالثاً	فهرس هجائى للفهرس الموضوعى التحليلى ...	٧٣

أولاً : منطوق الأحكام الصادرة بعدم الدستورية وبرفض الدعوى

منطوق الأحكام

م	رقم الدعوى	تاريخ صدور الحكم	منطوق الحكم	تاريخ النشر بالجريدة الرسمية	العدد
١	١٠١ لسنة ٣٢ ق " دستورية "	٢٠١١/٧/٣١	**حكمت المحكمة :** **بعدم دستورية نص الفقرة الأخيرة من المادة (٤٤) من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ المستبدلة بالقانون ١٥٢ لسنة ٢٠٠٩ فيما نصت عليه من أن " يعمل بأحكام هذه المادة اعتباراً من ١٩٦٨/١٢/١ بالنسبة إلى المجندين المؤهلين " .**	٢٠١١/٨/١٣	٣٢ مكرر
٢	١١٣ لسنة ٢٨ ق " دستورية "	٢٠١١/١١/١٣	**حكمت المحكمة :** **أولاً : بعدم دستورية نص الفقرة الثالثة من المادة (١٧) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، قبل تعديله بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٥ ، فيما تضمنه من تخويل وزير المالية سلطة مد المدة التى يجوز فيها لمصلحة الضرائب تعديل الإقرار المقدم من المسجل .** **ثانياً : بسقوط قرارى وزير المالية ٢٣١ لسنة ١٩٩١ و ١٤٣ لسنة ١٩٩٢ .** **ثالثا : إلزام الحكومة المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .**	٢٠١١/١١/٢٧	٤٧ مكرر

منطوق الأحكام

م	رقم الدعوى	تاريخ صدور الحكم	منطوق الحكم	تاريخ النشر بالجريدة الرسمية	العدد
٣	١٢٩ لسنة ٣١ ق " دستورية "	٢٠١٢/١/١٥	**حكمت المحكمة :** **برفض الدعوى (بعدم دستورية نص الفقرة الأولى من المادة (٥١) من قانون السلطة القضائية فيما تضمنته من تحديد أقدمية أعضاء النيابة الإدارية عند تعينهم في هذه الدرجة فى وظائف القضاء المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعينهم فى هذه الدرجة ، على ألا يترتب على ذلك أن يسبقوا زملائهم فى القضاء أو النيابة العامة . وذلك لإخلال النص بمبدأ المساواة المنصوص عليه فى هذه المادة) ، وبمصادرة الكفالة ، وألزمت المدعية المصروفات ومبلغ مائتى جنيه أتعاب المحاماة .**	٢٠١٢/١/٢٩	٤ مكرر
٤	١٩٩ لسنة ٢٧ ق " دستورية "	٢٠١٢/٣/٤	**حكمت المحكمة :** **بعدم دستورية عجز البند (د) من المادة ٣٦ من قانون النقابات العمالية الصادر بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ فيما نص عليه من أن : "فإذا كان الترشيح للمنظمة النقابية الأعلى يشترط أن يكون قد أمضى دورة نقابية سابقة عضواً بمجلس إدارة المنظمة النقابية الأدنى " ، وبسقوط ما يقابله من أحكام واردة بالتعليمات الخاصة بإجراءات ترشيح وانتخابات أعضاء مجالس إدارات المنظمات النقابية للدورة النقابية ٢٠٠١/٢٠٠٦ ، وألزمت الحكومة المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة . ***	١٤/ ٣/ ٢٠١٢	١٠ مكرر

* تم استدراك هذا الحكم ونشر الاستدراك بالجريدة الرسمية بالعدد ١٣ فى ٢٠١٢/٣/٢٩ وذلك بحذف عبارة : (وألزمت الحكومة المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة) من المنطوق .

منطوق الأحكام

م	رقم الدعوى	تاريخ صدور الحكم	منطوق الحكم	تاريخ النشر بالجريدة الرسمية	العدد
٥	٢٢٠ لسنة ١٩ ق " دستورية "	٢٠١٢/٤/١	**حكمت المحكمة :** **بعدم دستورية نص المادة (١١) من قرار وزير القوى العاملة والتدريب رقم ١٤٦ لسنة ١٩٩٦ ، وإلزام الحكومة المصروفات ، ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .**	٢٠١٢/٤/١٥	١٥ مكرر
٦	١٦١ لسنة ٣١ ق " دستورية "	٢٠١٢/٤/١	**حكمت المحكمة :** **برفض الدعوى (بعدم دستورية نص المادة (١/٨٢) من قانون المرافعات المدنية والتجارية معدلة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ فيما انتهى إليه من عبارة " أو لم يحضر الطرفان بعد السير فيها اعتبرت كأن لم تكن) . وبمصادرة الكفالة ، وألزمت المدعية المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .**	٢٠١٢/٤/١٥	١٥ مكرر
٧	١٨٣ لسنة ٣١ ق " دستورية "	٢٠١٢/٤/١	**حكمت المحكمة :** **برفض الدعوى (بعدم دستورية المادة رقم (٣٣٧) من قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ ، والمادة رقم (٥٣٤) من قانون التجارة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩) ، وبمصادرة الكفالة ، وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .**	٢٠١٢/٤/١٥	١٥ مكرر

م	رقم الدعوى	تاريخ صدور الحكم	منطوق الحكم	تاريخ النشر بالجريدة الرسمية	العدد
٨	١١٤ لسنة ٢٢ ق " دستورية "	٢٠١٢/٥/٦	**حكمت المحكمة " برفض الدعوى (بعدم دستورية المادة (١١) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر) ، وبمصادرة الكفالة ، وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .**	٢٠١٢/٥/٢٠	٢٠ مكرر (أ)
٩	٢٦١ لسنة ٢٤ ق " دستورية "	٢٠١٢/٥/٦	**حكمت المحكمة : برفض الدعوى (بعدم دستورية البند الخامس من الفقرة (ب) من المادة (٢٤) من قانون الضمان الاجتماعى رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧) ، وبمصادرة الكفالة ، وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .**	٢٠١٢/٥/٢٠	٢٠ مكرر (أ)
١٠	٢٧٣ لسنة ٢٥ ق " دستورية "	٢٠١٢/٥/٦	**حكمت المحكمة : برفض الدعوى (بعدم دستورية نص المادتين (٥٦٧/ب) و (١/٥٨٠) من قانون التجارة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ ، وبسقوط إعمال عبارة (ما لم تأمر باستمرار تنفيذه) الواردة بنهاية الفقرة الثانية من المادة (٥٨٠) من ذات القانون) ، وبمصادرة الكفالة ، وألزمت المدعين بالمصروفات ومبلغ مائتى جنيه أتعاب المحاماة .**	٢٠١٢/٥/٢٠	٢٠ مكرر (أ)

م	رقم الدعوى	تاريخ صدور الحكم	منطوق الحكم	تاريخ النشر بالجريدة الرسمية	العدد
١١	٢٥٥ لسنة ٢٤ ق " دستورية "	٢٠١٢/٥/٦	**حكمت المحكمة :** **برفض الدعوى (بعدم دستورية نص المادة السابعة عشر من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق فى المواد المدنية ، وسقوط المادة الثامنة عشرة من القانون ذاته) ، وبمصادرة الكفالة ، وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ مائتى جنيه أتعاب المحاماة .**	٢٠١٢/٥/٢٠	٢٠ مكرر (أ)
١٢	٩٥ لسنة ٢٣ ق " دستورية "	٢٠١٢/٦/٣	**حكمت المحكمة :** **بعدم دستورية قرار محافظ المنوفية رقم ٤٨٢ الصادر بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٥ ، وألزمت الحكومة بالمصروفات ، ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .**	٢٠١٢/٦/١٣	٢٣ مكرر (ج)
١٣	١٩٣ لسنة ٢٩ ق " دستورية "	٢٠١٢/٦/١٤	**حكمت المحكمة :** **بعدم دستورية نص المادة رقم (١٨٩) من قانون التجارة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ ، وسقوط نص البند رقم (١) من المادة (١٩٠) من هذا القانون ، مع إلزام الحكومة بالمصروفات ، ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .**	٢٠١٢/٦/٢٨	٢٦ تابع

م	رقم الدعوى	تاريخ صدور الحكم	منطوق الحكم	تاريخ النشر بالجريدة الرسمية	العدد
١٤	٢٠ لسنة ٣٤ ق " دستورية "	٢٠١٢/٦/١٤	**حكمت المحكمة :** **أولاً : بعدم دستورية نص الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المستبدلة بالمرسوم بقانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠١١ .** **ثانياً : بعدم دستورية ما تضمنه نص الفقرة الأولى من المادة السادسة من هذا القانون المستبدلة بالمرسوم بقانون رقم ١٠٨ لسنة ٢٠١١ من إطلاق الحق فى التقدم بطلب الترشح لعضوية مجلس الشعب فى الدوائر المخصصة للانتخاب بالنظام الفردى للمنتمين للأحزاب السياسية إلى جانب المستقلين غير المنتمين لتلك الأحزاب .** **ثالثاً : بعدم دستورية المادة التاسعة مكرراً (أ) من القانون المشار إليه المضافة بالمرسوم بقانون رقم ١٠٨ لسنة ٢٠١١ فيما نصت عليه من تضمين الكشف النهائى لأسماء المرشحين بالنظام الفردى بيان الحزب الذى ينتمى إليه المرشح .** **رابعاً : بعدم دستورية نص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٢٣ لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠١١ ، وبسقوط نص المادة الثانية منه .**	٢٠١٢/٦/١٤	٢٤ تابع (أ)

م	رقم الدعوى	تاريخ صدور الحكم	منطوق الحكم	تاريخ النشر بالجريدة الرسمية	العدد
١٥	٥٧ لسنة ٣٤ ق " دستورية "	٢٠١٢/٦/١٤	**حكمت المحكمة :** **بعدم دستورية نص المادة الأولى من القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية وبسقوط نص مادته الثانية .**	٢٠١٢/٦/١٤	٢٤ تابع (أ)
١٦	٨٢ لسنة ٢٦ ق " دستورية "	٢٠١٢/٨/٥	**حكمت المحكمة :** **أولاً : بعدم دستورية ما نص عليه البند (٢) من الفقرة الثانية من المادة الأولى من القوانين أرقام ١٩ لسنة ٢٠٠١ ، ١٥٠ لسنة ٢٠٠٢ ، ٩١ لسنة ٢٠٠٣ بزيادة المعاشات من أن تكون الزيادة فى المعاش بحد أقصى ستون جنيهاً شهرياً ، وألزمت الحكومة المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .** **ثانياً : بتحديد اليوم التالى لنشر هذا الحكم تاريخاً لإعمال أثره .**	٢٠١٢/٨/١٥	٣٢ مكرر (أ)

م	رقم الدعوى	تاريخ صدور الحكم	منطوق الحكم	تاريخ النشر بالجريدة الرسمية	العدد
١٧	٥٦ لسنة ٣١ ق " دستورية "	٢٠١٢/٨/٥	**حكمت المحكمة :** **برفض الدعوى (بعدم دستورية نصى المادتين (٦ و ١١) من قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية الصادر بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨ ؛ فيما تضمناه من اختصاص الدوائر الاستئنافية فى المحاكم الاقتصادية دون غيرها بالنظر ابتداءً فى كافة المنازعات والدعاوى المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة (٦) المشار إليها ، إذا جاوزت قيمتها خمسة ملايين جنيه ، والطعن عليها بطريقة النقض) ، وبمصادرة الكفالة ، وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ مائتى جنيه أتعاب المحاماة .**	٢٠١٢/٨/١٥	٣٢ مكرر (أ)
١٨	٧٩ لسنة ٢٢ ق " دستورية "	٢٠١٢/١٠/١٤	**حكمت المحكمة :** **بعدم دستورية " ما تضمنه نص البند (أولاً) من المادة (٣) من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ من العمل بأحكامه اعتباراً من ١٩٩٢/٣/٥ ، وألزمت الحكومة المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .**	٢٠١٢/١٠/٢٤	٤٢ مكرر

م	رقم الدعوى	تاريخ صدور الحكم	منطوق الحكم	تاريخ النشر بالجريدة الرسمية	العدد
١٩	١٥١ لسنة ٢٧ ق " دستورية "	٢٠١٢/١٠/١٤	**حكمت المحكمة :** **برفض الدعوى (بعدم دستورية نصى المادتين (٥ بند ٢ و٧٩) من قانون نظام السلك الدبلوماسى والقنصلى الصادر بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ ، فيما تضمناه من منع عضو السلك الدبلوماسى من الزواج بغير مصرى الجنسية ، واعتباره مستقيلاً من وظيفته إن فعل) ، وبمصادرة الكفالة ، وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ مائتى جنيه أتعاب المحاماة .**	٢٠١٢/١٠/٢٤	٤٢ مكرر
٢٠	١٣٣ لسنة ٢٦ ق " دستورية "	٢٠١٢/١١/٤	**حكمت المحكمة :** **بعدم دستورية نص الفقرة الرابعة من المادة (٩٩) من قانون هيئة الشرطة الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ ، قبل استبداله بالقانون رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٢ وسقوط باقى فقراته وقرارى وزير الداخلية رقمى ١٠٥٠ لسنة ١٩٧٣ ، ٤٤٤ لسنة ١٩٨٣ .**	٢٠١٢/١١/١٤	٤٥ مكرر (ب)

م	رقم الدعوى	تاريخ صدور الحكم	منطوق الحكم	تاريخ النشر بالجريدة الرسمية	العدد
٢١	١٨٣ لسنة ٢٩ ق " دستورية "	٢٠١٢/١١/٤	**حكمت المحكمة : برفض الدعوى (بعدم دستورية نصى المادتين (٦٩ ، ٢/٨٧) من قانون البيئة الصادر بالقانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ ، وسقوط النصوص اللائحية المرتبطة بهما) ، وبمصادرة الكفالة ، وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ مائتى جنيه أتعاب المحاماة .**	٢٠١٢/١١/١٤	٤٥ مكرر (ب)
٢٢	٥٢ لسنة ٢٧ ق " دستورية "	٢٠١٣/٣/٣	**حكمت المحكمة : برفض الدعوى بالنسبة للطعن على نصوص الفقرات الأولى والثالثة والأخيرة من المادة (١٦٧) من قانون الإجراءات الجنائية ، قبل تعديلها بالقانونين رقمى ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦ و ١٥٣ لسنة ٢٠٠٧ ، وبمصادرة الكفالة ، وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ مائتى جنيه أتعاب المحاماة .**	٢٠١٣/٣/١٤	١١ (تابع)

م	رقم الدعوى	تاريخ صدور الحكم	منطوق الحكم	تاريخ النشر بالجريدة الرسمية	العدد
٢٣	١٥٥ لسنة ٢٢ ق " دستورية "	٢٠١٣/٣/٣	**حكمت المحكمة :** **برفض الدعوى (بعدم دستورية نص الفقرة الأولى من المادة الثالثة مكرراً (أ) من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المعدل بالقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ ونص الفقرة الأخيرة من المادة (٥٦) والمعدلة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠) ، وبمصادرة الكفالة ، وألزمت المدعى المصروفات ، ومبلغ مائتى جنيه أتعاب المحاماة .**	٢٠١٣/٣/١٤	١١ (تابع)
٢٤	١٦٧ لسنة ٢٠ ق " دستورية "	٢٠١٣/٤/٧	**حكمت المحكمة :** **بعدم دستورية ما تضمنه البند (أولاً) من المادة (١) من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون ١١ لسنة ١٩٩١ من العمل بأحكامه اعتباراً من ١٩٩١/٥/٤ ، وألزمت الحكومة المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .**	٢٠١٣/٤/١٧	١٥ مكرر (ب)

م	رقم الدعوى	تاريخ صدور الحكم	منطوق الحكم	تاريخ النشر بالجريدة الرسمية	العدد
٢٥	٢٠٠ لسنة ٢٧ ق " دستورية "	٢٠١٣/٤/٧	**حكمت المحكمة :** **بعدم دستورية نص البند سادساً من المادة (٤٤) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ المعدل بالقانون ٩١ لسنة ١٩٩٦ ، وسقوط نص المادة (٤٣) من القانون فى مجال تطبيقها على البند رقم (٦) المشار إليه ، وألزمت الحكومة المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .**	٢٠١٣/٤/١٧	١٥ مكرر (ب)
٢٦	١١٩ لسنة ٣٠ ق " دستورية "	٢٠١٣/٤/٧	**حكمت المحكمة :** **أولاً : بعدم دستورية نص البند (٤) من الفقرة الرابعة من المادة (١٩) من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بالقانونين رقمى ٤٧ لسنة ١٩٨٤ و ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ .** **ثانياً : بتحديد اليوم التالى لنشر هذا الحكم فى الجريدة الرسمية تاريخاً لإعمال آثاره .** **ثالثاً : إلزام الحكومة المصروفات ، ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .**	٢٠١٣/٤/١٧	١٥ مكرر (ب)

م	رقم الدعوى	تاريخ صدور الحكم	منطوق الحكم	تاريخ النشر بالجريدة الرسمية	العدد
٢٧	١٦٢ لسنة ٣١ ق " دستورية "	٢٠١٣/٤/٧	**حكمت المحكمة بعدم دستورية نص الفقرة الأخيرة من المادة (١٧) ونص الفقرة السادسة من المادة (٣٥) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٥ .**	٢٠١٣/٤/١٧	١٥ مكرر (ب)
٢٨	١٦١ لسنة ٢٠ ق " دستورية "	٢٠١٣/٥/١٢	**حكمت المحكمة : بعدم دستورية نص الفقرتين الثانية والرابعة من المادة (١٣) من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن طرح النهر وأكله ، ونص الفقرة الأولى (بند ج) من المادة (٧٢) والفقرة الأولى من المادة (٧٣) من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم تأجير الأراضى المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها ، فيما تضمنته من إلغاء توزيعات طرح النهر التى وزعت على ما آلت ملكية الأكل بعد صدور القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ بطريق التعاقد ولو كانت قد اعتمدت وتم شهرها ، وألزمت الحكومة المصروفات ، ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .**	٢٠١٣/٥/٢٦	٢١ مكرر

م	رقم الدعوى	تاريخ صدور الحكم	منطوق الحكم	تاريخ النشر بالجريدة الرسمية	العدد
٢٩	١٤٥ لسنة ٢٧ ق " دستورية "	٢٠١٣/٥/١٢	**حكمت المحكمة :** **برفض الدعوى (بعدم دستورية نص الفقرة الأولى من المادة (٢٠) من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعدل بالقانونين رقمى ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ و ٤ لسنة ٢٠٠٥) ، وبمصادرة الكفالة ، وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .**	٢٠١٣/٥/٢٦	٢١ (مكرر)
٣٠	٢٢٩ لسنة ٢٩ ق " دستورية "	٢٠١٣/٥/١٢	**حكمت المحكمة :** **أولاً : بعدم دستورية عجز الفقرة الثانية من المادة ١٠٣ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ فيما تضمنه من تخويل مصلحة الضرائب عدم الاعتداد بالإقرار وتحديد الإيرادات والأرباح بطريق التقدير ، دون وضع ضوابط ، أو معايير لهذا التقدير .** **ثانيا : عدم دستورية عبارة " قبل أول أكتوبر سنة ٢٠٠٤ " الواردة بنص المادة الخامسة من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بإصدار قانون الضريبة على الدخل ، وسقوط الأحكام المقابلة الواردة بالكتاب الدورى رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ الصادر من وزير المالية بشأن قواعد انقضاء الخصومة وفقاً لأحكام النص المشار إليه .** **ثالثا: إلزام الحكومة بالمصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .**	٢٠١٣/٥/٢٦	٢١ مكرر

م	رقم الدعوى	تاريخ صدور الحكم	منطوق الحكم	تاريخ النشر بالجريدة الرسمية	العدد
٣١	٢٩٢ لسنة ٢٩ ق " دستورية "	٢٠١٣/٥/١٢	**حكمت المحكمة : برفض الدعوى (بعدم دستورية نص الفقرة الرابعة من المادة (١١٣) ، والفقرة الثانية من المادة (١٣٤) من قانون حماية حقوق الملكية الفكرية الصادر بالقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢) ، وبمصادرة الكفالة ، وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .**	٢٠١٣/٥/٢٦	٢١ مكرر
٣٢	٢٩ لسنة ٣١ ق " دستورية "	٢٠١٣/٥/١٢	**حكمت المحكمة : برفض الدعوى (بعدم دستورية المواد الرابعة والخامسة والسادسة من مواد إصدار القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥) ، وبمصادرة الكفالة ، وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .**	٢٠١٣/٥/٢٦	٢١ مكرر
٣٣	٣٧ لسنة ٣٣ ق " دستورية "	٢٠١٣/٥/١٢	**حكمت المحكمة : بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة (٢٠) من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية المستبدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية فيما تضمنه من قصر حق الأجداد فى رؤية أحفادهم على حالة عدم وجود الأبوين ، وألزمت الحكومة المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .**	٢٠١٣/٥/٢٦	٢١ مكرر

م	رقم الدعوى	تاريخ صدور الحكم	منطوق الحكم	تاريخ النشر بالجريدة الرسمية	العدد
٣٤	١٧ لسنة ١٥ ق " دستورية "	٢٠١٣/٦/٢	**حكمت المحكمة :** **بعدم دستورية ما تضمنه البند (١) من المادة رقم (٣) من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ من تخويل رئيس الجمهورية الترخيص بالقبض والاعتقال ، وبتفتيش الأشخاص والأماكن دون التقيد بأحكام قانون الإجراءات الجنائية ، وألزمت الحكومة المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .**	٢٠١٣/٦/٣	٢٢ مكرر
٣٥	٤ لسنة ٢٢ ق " دستورية "	٢٠١٣/٦/٢	**حكمت المحكمة :** **برفض الدعوى (بعدم دستورية نص المادتين (٩ و ١٠) من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى) ، وبمصادرة الكفالة ، وألزمت المدعية المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .**	٢٠١٣/٦/١٠	٢٣ مكرر (ب)

م	رقم الدعوى	تاريخ صدور الحكم	منطوق الحكم	تاريخ النشر بالجريدة الرسمية	العدد
٣٦	٢٣٠ لسنة ٢٥ ق " دستورية "	٢٠١٣/٦/٢	**حكمت المحكمة :** **برفض الدعوى (بعدم دستورية المواد (٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٧٩) من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، والمادة (٣٣) من اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، الصادرة بقرار وزير الإسكان والتعمير رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٨ ، والمادة (٩/٢/أ) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ، بصدد ما تضمنته تلك المواد من إلزام ملاك المبانى المقامة قبل ١٩٦٥/٣/٢٢ بتنفيذ قرارات الترميم الصادرة فى شأن هذه المبانى على نفقتهم الخاصة ، ثم الرجوع بعد ذلك على المستأجرين بجانب فقط من الترميم) ، وبمصادرة الكفالة ، وألزمت المدعين بالمصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .**	٢٠١٣/٦/١٠	٢٣ مكرر (ب)
٣٧	٤١ لسنة ٢٦ ق " دستورية "	٢٠١٣/٦/٢	**حكمت المحكمة :** **أولاً : بعدم دستورية نص البند (١) من الفقرة الثانية من المادة (٤٢) من قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ فيما تضمنه من تخويل رئيس مجلس الوزراء وضع حد أقصى لما يخص العامل سنوياً من الحصة المخصصة لأغراض التوزيع النقدى ، ورفض ما عدا ذلك من طلبات ، وألزمت الحكومة المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .** **ثانياً : بتحديد اليوم التالى لنشر هذا الحكم فى الجريدة الرسمية تاريخاً لإعمال أثره .**	٢٠١٣/٦/١٠	٢٣ مكرر (ب)

م	رقم الدعوى	تاريخ صدور الحكم	منطوق الحكم	تاريخ النشر بالجريدة الرسمية	العدد
٣٨	١١٢ لسنة ٣٤ ق " دستورية "	٢٠١٣/٦/٢	**حكمت المحكمة :** **أولاً : بعدم دستورية نص الفقرة الأولى من المادة (٢) من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ فى شأن مجلس الشورى المستبدلة بالمرسوم بقانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠١١ .** **ثانياً : بعدم دستورية ما تضمنه نص الفقرة الأولى من المادة (٨) من القانون ذاته المستبدلة بالمرسوم بقانون رقم ١٠٩ لسنة ٢٠١١ ، من إطلاق الحق فى التقدم بطلب الترشيح لعضوية مجلس الشورى فى الدوائر المخصصة للانتخاب بالنظام الفردى للمنتمين للأحزاب السياسية إلى جانب المستقلين غير المنتمين لتلك الأحزاب .** **ثالثاً : بعدم دستورية المادة (٢٤) من القانون ذاته ، المستبدلة بالمرسوم بقانون رقم ١٠٩ لسنة ٢٠١١ ، فيما نصت عليه من أن يسرى على مجلس الشورى أحكام المادة التاسعة مكرراً (أ) من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب .** **رابعاً : تحديد موعد انعقاد مجلس النواب الجديد ، تاريخاً لإعمال أثر هذا الحكم وفقاً لنص المادة (٢٣٠) من الدستور .**	٢٠١٣/٦/٣	**٢٢ مكرر**

م	رقم الدعوى	تاريخ صدور الحكم	منطوق الحكم	تاريخ النشر بالجريدة الرسمية	العدد
٣٩	١٢٧ لسنة ٣٠ ق " دستورية "	٢٠١٤/٤/٦	**حكمت المحكمة :** **برفض الدعوى (بعدم دستورية المادة (٣٤١) من قانون العقوبات) . بمصادرة الكفالة ، وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .**	٢٠١٤/٤/٢٠	١٦ مكرر (ب)
٤٠	٢١٣ لسنة ٣٢ ق " دستورية "	٢٠١٤/٤/٦	**حكمت المحكمة :** **بعدم دستورية نص الفقرة (١) من المادة (١٠٨) من لائحة نظام العاملين بالهيئة القومية للبريد الصادرة بقرار وزير المواصلات والنقل البحرى رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٢ ، فيما لم يتضمنه من وجوب إنذار العامل كتابة قبل إنهاء خدمته لانقطاعه عن العمل بغير إذن أكثر من ثلاثين يوماً متتالية .**	٢٠١٤/٤/٢٠	١٦ مكرر (ب)
٤١	٢٤ لسنة ٣٣ ق " دستورية "	٢٠١٤/٤/٦	**حكمت المحكمة :** **برفض الدعوى (بعدم دستورية نص المادة (١٤) من قانون إنشاء محاكم الأسرة الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٤) ، وبمصادرة الكفالة ، وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .**	٢٠١٤/٤/٢٠	١٦ مكرر (ب)

م	رقم الدعوى	تاريخ صدور الحكم	منطوق الحكم	تاريخ النشر بالجريدة الرسمية	العدد
٤٢	١٠ لسنة ١٦ ق " دستورية "	٢٠١٤/٥/١٨	**حكمت المحكمة :** **أولاً : بعدم دستورية نص البند (٩) من الفقرة (أولاً) من المادة (٢١) من القرار بقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر المعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩١ .** **ثانياً : بسقوط البند (ثالثاً) من الجدول رقم (٢) المرفق بقرار وزير العدل رقم ٢٩٣٦ لسنة ١٩٩٢ .** **ثالثاً : إلزام الحكومة بالمصروفات ، ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .**	٢٠١٤/٥/٢٤	٢١ مكرر (أ)
٤٣	٧٥ لسنة ٢٦ ق " دستورية "	٢٠١٤/٦/١	**حكمت المحكمة :** **بعدم دستورية نص المادة (٨٣) من قانون الجمارك الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، فيما لم يتضمنه من التجاوز عن النقص الناتج عن قوة قاهرة أو حادث جبرى للبضائع المودعة بالمستودع الخاص عند تقدير الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المستحقة عليها ، وبإلزام الحكومة المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .**	٢٠١٤/٦/٩	٢٣ مكرر
٤٤	٣٥ لسنة ٣٠ ق " دستورية "	٢٠١٤/٦/١	**حكمت المحكمة :** **برفض الدعوى (بعدم دستورية نص المادة (٣٤١) من قانون العقوبات) ، ومصادرة الكفالة ، وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .**	٢٠١٤/٦/٩	٢٣ مكرر

م	رقم الدعوى	تاريخ صدور الحكم	منطوق الحكم	تاريخ النشر بالجريدة الرسمية	العدد
٤٥	١٨٠ لسنة ٢٤ ق " دستورية "	٢٠١٤/٧/٦	**حكمت المحكمة :** **برفض الدعوى (بعدم دستورية نص المادة (٩٥٥) من القانون المدنى) ، وبمصادرة الكفالة ، وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .**	٢٠١٤/٧/١٦	٢٨ مكرر (ج)
٤٦	٢٠٥ لسنة ٢٥ ق " دستورية "	٢٠١٤/١٠/١٢	**حكمت المحكمة :** **برفض الدعوى (بعدم دستورية قرار وزير الداخلية رقم ١٣٣٥٤ لسنة ١٩٩٥ فيما تضمنه من استبدال الجدول رقم (٣) " الأسلحة المششخنة " بالجدول الصادر بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر) ، وبمصادرة الكفالة ، وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .**	٢٠١٤/١٠/٢٣	٤٣ تابع
٤٧	١٥٠ لسنة ٣١ ق " دستورية "	٢٠١٤/١٠/١٢	**حكمت المحكمة :** **بعدم دستورية نص الفقرة الأخيرة من المادة (٥٦) من لائحة العاملين بمجلس الشورى فيما تضمنه من وضع حد أقصى للمقابل النقدى لرصيد الإجازات لا يجاوز أجر ستة أشهر متى كان الحرمان من الإجازة فيما جاوز من رصيدها هذا الحد راجعاً إلى أسباب اقتضتها مصلحة العمل .**	٢٠١٤/١٠/٢٣	٤٣ تابع

م	رقم الدعوى	تاريخ صدور الحكم	منطوق الحكم	تاريخ النشر بالجريدة الرسمية	العدد
٤٨	١٣١ لسنة ٣٢ ق " دستورية "	٢٠١٤/١١/٨	**حكمت المحكمة :** **أولاً : بعدم دستورية قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لميناء دمياط رقم ٤٤٣ لسنة ٢٠٠٣ .** **ثانياً : تحديد اليوم التالى لنشر هذا الحكم تاريخاً لإنفاذ آثاره دون إخلال باستفادة الشركة المدعية منه .** **ثالثاً : إلزام الحكومة المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .**	٢٠١٤/١١/١٦	٤٦ مكرر
٤٩	١٩٦ لسنة ٣٥ ق " دستورية "	٢٠١٤/١١/٨	**حكمت المحكمة :** **بعدم دستورية نص الفقرة الأخيرة من المادة(٢٦) من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر ، المستبدلة بالمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٦ لسنة ٢٠١٢ فيما تضمنه من استثناء تطبيق أحكام المادة (١٧) من قانون العقوبات بالنسبة للجريمتين ، المنصوص عليهما بالفقرتين الثالثة والرابعة من المادة ذاتها ، وألزمت الحكومة بالمصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .**	٢٠١٤/١١/١٢	٤٥ مكرر (ب)

م	رقم الدعوى	تاريخ صدور الحكم	منطوق الحكم	تاريخ النشر بالجريدة الرسمية	العدد
٥٠	٣٦ لسنة ١٩ ق " دستورية "	٢٠١٤/١٢/١٣	**حكمت المحكمة :** **برفض الدعوى بالنسبة للمادة (٣٢) من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ بنظام التسجيل العينى ، والمادة (٢٤ مكرراً) من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر المضافة بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩١.**	٢٠١٤/١٢/٢٢	٥١ مكرر (ج)
٥١	١٢٠ لسنة ٢٨ ق " دستورية "	٢٠١٤/١٢/١٣	**حكمت المحكمة :** **برفض الدعوى (بعدم دستورية المواد ١٨٤ ، ١٨٩ ، ١٩٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ، والمواد ١ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق فى المواد المدنية) ، ومصادرة الكفالة ، وألزمت الشركة المدعية المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .**	٢٠١٤/١٢/٢٢	٥١ مكرر (ج)

م	رقم الدعوى	تاريخ صدور الحكم	منطوق الحكم	تاريخ النشر بالجريدة الرسمية	العدد
٥٢	٢١ لسنة ٣٠ ق " دستورية "	٢٠١٤/١٢/١٣	**حكمت المحكمة :** **أولاً : برفض الدعوى بالنسبة للفقرة الثانية من المادة (٢٢٣) من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ .** **ثانياً : بعدم دستورية نص الفقرة الثالثة من المادة (٢٢٣) ذاتها فيما لم يتضمنه من وضع حد أقصى للاشتراك السنوى الذى تلتزم المنشأة بسداده عن كل عامل ، ومن تحديد لتعداد الخدمات التى يقدمها صندوق الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية على المستوى القومى.** **ثالثاً : بعدم دستورية نص الفقرة الخامسة من المادة (٢٢٣) ذاتها فيما لم يتضمنه من بيان كيفية التصرف فى الموارد المالية لهذا الصندوق .** **رابعاً : بسقوط البند رقم (١) من المادة الثانية ، والمادة السابعة من قرار وزير القوى العاملة والهجرة رقم ٢١٦ لسنة ٢٠٠٣ وبسقوط المادة الثانية من قرار وزير القوى العاملة والهجرة رقم ٢١٧ لسنة ٢٠٠٣** **خامساً : بسقوط نص المادة (٢٥٦) من قانون العمل المشار إليه فى مجال إعماله بالنسبة للفقرتين الثالثة والخامسة من المادة (٢٢٣) من القانون ذاته.** **سادساً : تحديد اليوم التالى لنشر هذا الحكم تاريخاً لإنفاذ آثاره دون إخلال باستفادة المدعى منه .** **سابعاً : بإلزام الحكومة المصروفات ، ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .**	٢٠١٤/١٢/٢٢	٥١ مكرر (ج)

م	رقم الدعوى	تاريخ صدور الحكم	منطوق الحكم	تاريخ النشر بالجريدة الرسمية	العدد
٥٣	٢٢ لسنة ٢٨ ق " دستورية "	٢٠١٥/١/١٠	**حكمت المحكمة :** **برفض الدعوى " بعدم دستورية نص المادة الثالثة من القانون رقم ١٥٦ لسنة ٢٠٠٢ بإنشاء صندوق إعانات الطوارئ للعمال ، ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٩٥ لسنة ٢٠٠٢ ، فيما نصت عليه من أن تتكون موارد الصندوق من (١%) من الأجور الأساسية للعاملين بمنشآت القطاع العام وقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص التى يعمل بها ثلاثون عاملاً فأكثر تتحملها وتلتزم بتسديدها المنشآت المشار إليها على النحو الذى تحدده اللائحة التنفيذية) ، ومصادرة الكفالة ، وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .**	٢٠١٥/١/٢٢	٤ (تابع)

م	رقم الدعوى	تاريخ صدور الحكم	منطوق الحكم	تاريخ النشر بالجريدة الرسمية	العدد
٥٤	٢٠٥ لسنة ٢٨ ق " دستورية "	٢٠١٥/١/١٠	**حكمت المحكمة :** **أولاً : بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة الأولى من قرار وزير النقل البحرى رقم ٥١٩ لسنة ٢٠٠٣ بشأن تحديد مقابل الانتفاع بالأراضى التى تستأجرها الهيئة المصرية العامة للبترول والشركات التابعة لها فيما تضمنه من قصر التخفيض المقرر على الفئات الواردة بقرار وزير النقل البحرى رقم ٧٣ لسنة ٢٠٠٣ المعدل بالقرار رقم ١٤٢ لسنة ٢٠٠٣ ، بواقع ٦٠ % ، بالنسبة لأراضى موانئ البحر الأحمر ، على شركات القطاع العام التابعة للهيئة المصرية العامة للبترول دون غيرها من الشركات العاملة فى النشاط ذاته ، وألزمت الحكومة المصروفات ، ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .** **ثانياً : تحديد اليوم التالى لنشر هذا الحكم تاريخاً لإعمال أثره .**	٢٠١٥/١/٢٢	٤ تابع
٥٥	١٦٥ لسنة ٣٠ ق دستورية	٢٠١٥/١/١٠	**حكمت المحكمة :** **بعدم دستورية عجز الفقرة الثانية من المادة (١٠٨) من لائحة العاملين بالهيئة القومية لسكك حديد مصر الصادرة بقرار وزير النقل والمواصلات رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ فيما لم يتضمنه من منح العامل الذى يصاب بأحد الأمراض المزمنة إجازة استثنائية بأجر كامل إلى أن يشفى أو تستقر حالته استقراراً يمكنه من العودة إلى العمل ، أو يتبين عجزه كاملاً ، وفى هذه الحالة الأخيرة يظل العامل فى إجازة مرضية بأجر كامل حتى بلوغه سن الإحالة إلى المعاش .**	٢٠١٥/١/٢٢	٤ تابع

م	رقم الدعوى	تاريخ صدور الحكم	منطوق الحكم	تاريخ النشر بالجريدة الرسمية	العدد
٥٦	٣٤ لسنة ٣١ ق " دستورية "	٢٠١٥/١/١٠	**حكمت المحكمة :** **أولاً : بعدم دستورية نص الفقرة الأخيرة من المادة (١٤) من لائحة نظام العاملين بهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة الصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١ لسنة ١٩٩٠ فيما نصت عليه من " أما بالنسبة للعمال المؤقتين السابق تعيينهم بمكافأة شاملة بالهيئة فتحدد مرتباتهم بالمقارنة بين أول مربوط الدرجة المعينين عليها مضافاً إليها البدلات والمميزات الأخرى المقررة ، وبين المكافأة الشاملة التى يتقاضونها ، ويمنحون أيهما أفضل " .** **ثانياً : بتحديد اليوم التالى لنشر هذا الحكم تاريخاً لإعمال أثره .**	٢٠١٥/١/٢٢	٤ تابع
٥٧	١٧٨ لسنة ٣٢ ق " دستورية "	٢٠١٥/٢/١٤	**حكمت المحكمة :** **برفض الدعوى (بعدم دستورية نصوص المواد (٤٩٥) و (٤٩٦) و (٤٩٧) من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨) ، وبمصادرة الكفالة ، وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .**	٢٠١٥/٢/٢٥	٨ مكرر (و)

م	رقم الدعوى	تاريخ صدور الحكم	منطوق الحكم	تاريخ النشر بالجريدة الرسمية	العدد
٥٨	٢٠٠ لسنة ٣٢ ق " دستورية "	٢٠١٥/٢/١٤	**حكمت المحكمة :** **برفض الدعوى (بعدم دستورية المادة (٤٣٤) من القانون المدنى ، فيما تضمنته من سقوط حق المشترى فى طلب إنقاص الثمن بمقدار العجز فى المساحة إذا انقضت سنة من وقت تسليم المبيع تسليماً فعلياً) . وبمصادرة الكفالة ، وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .**	٢٠١٥/٢/٢٥	٨ مكرر (و)
٥٩	٧٨ لسنة ٣٦ ق " دستورية "	٢٠١٥/٢/١٤	**حكمت المحكمة :** **بعدم دستورية نص الفقرة الأخيرة من المادة (٢٦) من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر المستبدلة بالمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٦ لسنة ٢٠١٢ فيما تضمنه من استثناء تطبيق أحكام المادة (١٧) من قانون العقوبات بالنسبة للجريمة المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة ذاتها ، وألزمت الحكومة المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .**	٢٠١٥/٢/٢٥	٨ مكرر (و)

م	رقم الدعوى	تاريخ صدور الحكم	منطوق الحكم	تاريخ النشر بالجريدة الرسمية	العدد
٦٠	٨٨ لسنة ٣٦ ق دستورية	٢٠١٥/٢/١٤	**حكمت المحكمة :** **بعدم دستورية نص الفقرة الأخيرة من المادة (٢٦) من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر ، المستبدلة بالمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٦ لسنة ٢٠١٢ فيما تضمنه من استثناء تطبيق أحكام المادة (١٧) من قانون العقوبات بالنسبة للجريمة المنصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة ذاتها ، وألزمت الحكومة المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .**	٢٠١٥/٢/٢٥	٨ مكرر (و)
٦١	١ لسنة ٣٧ ق " دستورية "	٢٠١٥/٢/٢٤	**حكمت المحكمة :** **بعدم الاعتداد بحكم " دائرة طعون رجال القضاء " بمحكمة النقض فى الطعن المقيد برقم ٣٨٣ لسنة ٨٤ قضائية الصادر بجلسة ٢٠١٤/١٢/٢٣ .**	٢٠١٥/٣/١١	١٠ مكرر (هـ)
٦٢	١٥ لسنة ٣٧ ق " دستورية "	٢٠١٥/٣/١	**حكمت المحكمة :** **بعدم دستورية نص المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ٢٠١٤ فى شأن تقسيم دوائر انتخابات مجلس النواب ، فى مجال انطباقه على الانتخاب بالنظام الفردى ، والجدول " (أولاً) الفردى " المرفق به ، ورفضت ما عدا ذلك من طلبات (بعدم دستورية نص المادة (١٠) من قانون مجلس النواب الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٦ لسنة ٢٠١٤) ، وألزمت الحكومة المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .**	٢٠١٥/٣/١	٩ (مكرر)

م	رقم الدعوى	تاريخ صدور الحكم	منطوق الحكم	تاريخ النشر بالجريدة الرسمية	العدد
٦٣	١٦ لسنة ٣٧ ق " دستورية "	٢٠١٥/٣/١	**حكمت المحكمة :** **برفض الدعوى (بعدم دستورية نصوص المواد (٤ ، ٦ ، ١٠) من قانون مجلس النواب الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ٢٠١٤ ، وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٢ لسنة ٢٠١٤ فى شأن تقسيم دوائر انتخابات مجلس النواب) ، ومصادرة الكفالة ، وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .**	٢٠١٥/٣/١	٩ مكرر
٦٤	١٨ لسنة ٣٧ ق " دستورية "	٢٠١٥/٣/١	**حكمت المحكمة :** **بعدم دستورية نص المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ٢٠١٤ فى شأن تقسيم دوائر انتخابات مجلس النواب ، فى مجال انطباقه على الانتخاب بالنظام الفردى ، والجدول " (أولاً) الفردى " المرفق به ، وألزمت الحكومة المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .**	٢٠١٥/٣/١	٩ مكرر
٦٥	٢٤ لسنة ٣٧ ق " دستورية "	٢٠١٥/٣/٧	**حكمت المحكمة :** **بعدم دستورية عبارة " متمتعاً بالجنسية المصرية منفردة " الواردة بالبند (١) من المادة (٨) من قانون مجلس النواب الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ٢٠١٤ ، ورفض ما عدا ذلك من طلبات ، وإلزام الحكومة المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .**	٢٠١٥/٣/٧	١٠ مكرر

م	رقم الدعوى	تاريخ صدور الحكم	منطوق الحكم	تاريخ النشر بالجريدة الرسمية	العدد
٦٦	١٢٠ لسنة ٢٠ ق " دستورية "	٢٠١٥/٣/١٤	**حكمت المحكمة :** **برفض الدعوى (بعدم دستورية نصى الفقرتين الثانية والثالثة من المادة (٤٨) من قانون النقابات العمالية الصادر بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦) ، وبمصادرة الكفالة ، وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .**	٢٠١٥/٣/٢٥	١٢ مكرر (ب)
٦٧	٣٢٣ لسنة ٢٣ ق " دستورية "	٢٠١٥/٣/١٤	**حكمت المحكمة :** **برفض الدعوى (بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة (٥٨٠) من القانون المدنى ، وذلك فيما تضمنته من تخويل المستأجر الحق فى إجراء تغيير بالعين المؤجرة بدون إذن المؤجر ، طالما كان التغيير لا ينشأ عنه أى ضرر بالمؤجر) ، وبمصادرة الكفالة ، وألزمت الطائفة المدعية المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .**	٢٠١٥/٣/٢٥	١٢ مكرر (ب)
٦٨	١٤٤ لسنة ٢٤ ق " دستورية "	٢٠١٥/٣/١٤	**حكمت المحكمة :** **بعدم دستورية نص المادة (٣٢) من اللائحة الداخلية لكلية السياحة والفنادق ، جامعة الإسكندرية ، الصادرة بقرار وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٩٣ ، قبل تعديله بقرار وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى رقم ٤٩ لسنة ٢٠٠٦ ، فيما تضمنه من منح الراسبين فى أى من مقررات الدبلوم فرصة واحدة لإعادة الامتحان فى جميع المقررات .**	٢٠١٥/٣/٢٥	١٢ مكرر (ب)

م	رقم الدعوى	تاريخ صدور الحكم	منطوق الحكم	تاريخ النشر بالجريدة الرسمية	العدد
٦٩	٢٢ لسنة ٢٥ ق " دستورية "	٢٠١٥/٣/١٤	**حكمت المحكمة : برفض الدعوى (بعدم دستورية المادة (٣٠٥) من قانون العقوبات) ، ومصادرة الكفالة ، وألزمت المدعية المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .**	٢٠١٥/٣/٢٥	١٢ مكرر (ب)
٧٠	١٠٧ لسنة ٣٢ ق " دستورية "	٢٠١٥/٣/١٤	**حكمت المحكمة : برفض الدعوى (بعدم دستورية نص المادة (٦٥ مكرراً) والفقرة الأولى من المادة (٦٨) من قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢) ، وبمصادرة الكفالة ، وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .**	٢٠١٥/٣/٢٥	١٢ مكرر (ب)
٧١	١٤٩ لسنة ٣٣ ق " دستورية "	٢٠١٥/٣/١٤	**حكمت المحكمة : برفض الدعوى (بعدم دستورية نصوص المواد (٤٢، ٢٢١، ٢٢٢) من قانون المرافعات المدنية والتجارية " ، وبمصادرة الكفالة ، وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .**	٢٠١٥/٣/٢٥	١٢ مكرر (ب)
٧٢	٢٢٧ لسنة ٢٠ ق " دستورية "	٢٠١٥/٤/١١	**حكمت المحكمة : برفض الدعوى (بعدم دستورية قرار رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٦ فيما تضمنه من اشتراط أن تكون المدة الكلية والبينية اللازمة لشغل الوظيفة مدة خبرة عملية فى الجهاز أو فى عمل مناسب يقره مكتب الجهاز بالنسبة للوظائف الفنية والرقابية) ، وبمصادرة الكفالة ، وإلزام المدعية المصروفات ، ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .**	٢٠١٥/٤/٢٢	١٦ مكرر (ج)

م	رقم الدعوى	تاريخ صدور الحكم	منطوق الحكم	تاريخ النشر بالجريدة الرسمية	العدد
٧٣	٥٦ لسنة ٢٧ ق " دستورية "	٢٠١٥/٤/١١	**حكمت المحكمة : برفض الدعوى (بعدم دستورية المواد (٢) و (١١) و (١٤) من قانون إنشاء محاكم الأسرة الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٤) ، وبمصادرة الكفالة ، وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .**	٢٠١٥/٤/٢٢	١٦ مكرر (ج)
٧٤	١٧٧ لسنة ٢٧ ق " دستورية "	٢٠١٥/٥/٩	**حكمت المحكمة : برفض الدعوى (بعدم دستورية نص المادة (٢٠) من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض الأحوال الشخصية وما تضمنه من تعديل لسن الحضانة ، ونصى المادتين (٢) و (١١) من قانون إنشاء محاكم الأسرة الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٤) ، وبمصادرة الكفالة ، وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة . ***	٢٠١٥/٥/٢٠	٢٠ مكرر (ب)
٧٥	٢٢ لسنة ٢٩ ق " دستورية "	٢٠١٥/٥/٩	**حكمت المحكمة : برفض الدعوى (بعدم دستورية نص المادة (٣٤١) من قانون العقوبات) ، وبمصادرة الكفالة ، وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .**	٢٠١٥/٥/٢٠	٢٠ مكرر (ب)

* تم استدراك هذا الحكم ونشر الاستدراك بالجريدة الرسمية بالعدد ٢٣ فى ٢٠١٥/٦/٤ وذلك بالنسبة للصفحة الثانية عشرة السطر السابع عشر من الحكم العبارة : (حكمت المحكمة برفض الدعوى وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ ...) وصحته : (حكمت المحكمة برفض الدعوى ، وبمصادرة الكفالة ، وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ ...) .

م	رقم الدعوى	تاريخ صدور الحكم	منطوق الحكم	تاريخ النشر بالجريدة الرسمية	العدد
٧٦	١٢٢لسنة ٣٠ ق " دستورية "	٢٠١٥/٥/٩	**حكمت المحكمة :** **برفض الدعوى (بعدم دستورية نص المادة الفقرة الأولى من المادة (٣٧) من قانون الوصية الصادر بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ ، فيما تضمنه من عدم إجازة الورثة للموصى به) ، وبمصادرة الكفالة ، وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .**	٢٠١٥/٥/٢٠	٢٠ مكرر (ب)
٧٧	٩٦ لسنة ٣١ ق " دستورية "	٢٠١٥/٦/١٣	**حكمت المحكمة :** **برفض الدعوى (بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة (٤٩٩) من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ والمعدلة بالقانون رقم ٧٦ لسنة٢٠٠٧) ، وبمصادرة الكفالة ، وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .**	٢٠١٥/٦/٢٤	٢٥ مكرر (هـ)
٧٨	٧٠ لسنة ٣٥ ق " دستورية "	٢٠١٥/٧/٢٥	**حكمت المحكمة :** **أولاً : بعدم دستورية نص المادة (١٢٣) من قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .** **ثانياً : سقوط عبارة " أمام المحكمة الابتدائية " الواردة بعجز الفقرة الثانية من المادة (١٢٢) من القانون ذاته .**	٢٠١٥/٨/٢	٣١ مكرر (ج)

م	رقم الدعوى	تاريخ صدور الحكم	منطوق الحكم	تاريخ النشر بالجريدة الرسمية	العدد
٧٩	١١٦ لسنة ٢٩ ق " دستورية "	٢٠١٥/٧/٢٥	**حكمت المحكمة : برفض الدعوى (بعدم دستورية نص المادة (٣٤١) من قانون العقوبات فيما تضمنه من تقرير عقوبة الحبس (الإكراه البدنى)) ، وبمصادرة الكفالة ، وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .**	٢٠١٥/٨/٢	٣١ مكرر (ج)
٨٠	٨٧ لسنة ٣٣ ق " دستورية "	٢٠١٥/٧/٢٥	**حكمت المحكمة : برفض الدعوى (بعدم دستورية نص المادة (١١٧) من قانون تنظيم الجامعات الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ فيما لم يتضمنه من وجوب إنذار عضو هيئة التدريس كتابة قبل إنهاء خدمته لانقطاعه عن العمل بغير إذن أكثر من شهر) ، وبمصادرة الكفالة ، وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .**	٢٠١٥/٨/٢	٣١ مكرر (ج)
٨١	٦٣ لسنة ٢٦ ق " دستورية "	٢٠١٥/١١/٧	**حكمت المحكمة : برفض الدعوى (بعدم دستورية نص الفقرة (ب) من المادة (٥٦٧) ، والفقرتين الأولى والثالثة من المادة (٥٨٠) من قانون التجارة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ ، وبسقوط عبارة (ما لم تأمر باستمرار تنفيذه) الواردة بنهاية الفقرة الثانية من المادة (٥٨٠) من ذلك القانون) ، وبمصادرة الكفالة ، وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .**	٢٠١٥/١١/١٨	٤٦ مكرر (د)

م	رقم الدعوى	تاريخ صدور الحكم	منطوق الحكم	تاريخ النشر بالجريدة الرسمية	العدد
٨٢	٥٠ لسنة ٣٣ ق " دستورية "	٢٠١٥/١١/٧	**حكمت المحكمة : برفض الدعوى (بعدم دستورية المادة (١٢٠) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات ، الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٣٧٦ لسنة ١٩٩٨ ، وذلك فيما تضمنته من تحديد سعر الفائدة بالنسبة للبيوع التى تتم على أملاك الدولة بما يعادل سعر الفائدة المعلن من البنك المركزى المصرى وقت السداد ، وذلك للمدة من تاريخ الاستحقاق وحتى تاريخ السداد) ، وبمصادرة الكفالة ، وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .**	٢٠١٥/١١/١٨	٤٦ مكرر (د)
٨٣	١٩ لسنة ٢٦ ق " دستورية "	٢٠١٥/١٢/٥	**حكمت المحكمة : برفض الدعوى (بعدم دستورية نص المادة (٩١٧) من القانون المدنى) ، وبمصادرة الكفالة ، وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .**	٢٠١٥/١٢/١٦	٥٠ مكرر (هـ)

م	رقم الدعوى	تاريخ صدور الحكم	منطوق الحكم	تاريخ النشر بالجريدة الرسمية	العدد
٨٤	١٧٣ لسنة ٢٩ ق " دستورية "	٢٠١٥/١٢/٥	**حكمت المحكمة :** **بعدم دستورية نص المادة (٧٢) من قانون البيئة الصادر بالقانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ – قبل استبداله بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ – فيما تضمنه من مسؤلية المعهود إليه بإدارة المنشآت المنصوص عليها فى المادة (٦٩) من القانون ذاته عما يقع من العاملين فيها بالمخالفة لأحكام المادة المذكورة ، ورفض ما عدا ذلك من طلبات (عدم دستورية نص المادة (٦٩) من قانون البيئة) وألزمت الحكومة المصروفات ، مبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماه .**	٢٠١٥/١٢/١٦	٥٠ مكرر (هـ)
٨٥	١٤ لسنة ٣٠ ق " دستورية "	٢٠١٥/١٢/٥	**حكمت المحكمة :** **برفض الدعوى (بعدم دستورية المادة (٢٢) من القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ بشأن تنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضى فى مسائل الأحوال الشخصية) ، وبمصادرة الكفالة ، وألزمت المدعى بالمصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .**	٢٠١٥/١٢/١٦	٥٠ مكرر (هـ)

م	رقم الدعوى	تاريخ صدور الحكم	منطوق الحكم	تاريخ النشر بالجريدة الرسمية	العدد
٨٦	٩٧ لسنة ٣٢ ق " دستورية "	٢٠١٥/١٢/٥	**حكمت المحكمة :** **برفض الدعوى (بعدم دستورية نص المادة (١٥٢) من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ المستبدلة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢) ، وبمصادرة الكفالة ، وألزمت المدعية المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .**	٢٠١٥/١٢/١٦	٥٠ مكرر (هـ)

ثانياً : فهرس موضوعي تحليلى

إجراءات جنائية – أحوال شخصية	رقم المنطوق	صفحة المنطوق
(أ) **إجراءات جنائية – أحوال شخصية – أراضى طرح النهر – أسلحة وذخائر – أعمال بناء – إيجار** **إجراءات جنائية** **ـ قانون الإجراءات الجنائية** **ـ المواد التى قضى برفض الطعن عليها بعدم الدستورية :**		
نصوص الفقرات الأولى والثالثة والأخيرة من المادة (١٦٧) من قانون الإجراءات الجنائية ، قبل تعديلها بالقانونين رقمى ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦ و ١٥٣ لسنة ٢٠٠٧ .	٢٢	١٨
أحوال شخصية **ـ تشريعات الأحوال الشخصية والتشريعات المرتبطة بها :** **أ – المواد التى قضى بعدم دستوريتها:**		
نص الفقرة الثانية من المادة (٢٠) من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية المستبدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية فيما تضمنه من قصر حق الأجداد فى رؤية أحفادهم على حالة عدم وجود الأبوين .	٣٣	٢٣
ب – المواد التى قضى برفض الطعن عليها بعدم الدستورية :		
نص الفقرة الأولى من المادة (٢٠) من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعدل بالقانونين رقمى ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ و ٤ لسنة ٢٠٠٥ .	٢٩	٢٢
نص المادة (١٤) من قانون إنشاء محاكم الأسرة الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٤ .	٤١	٢٧

أحوال شخصية – أراضى طرح النهر – أسلحة وذخائر	رقم المنطوق	صفحة المنطوق
نصوص المواد (٢) و (١١) و (١٤) من قانون إنشاء محاكم الأسرة الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٤ .	٧٣	٤١
نص المادة (٢٠) من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض الأحوال الشخصية وما تضمنه من تعديل لسن الحضانة ، ونصى المادتين (٢) و (١١) من قانون إنشاء محاكم الأسرة الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٤.	٧٤	٤١
نص المادة (٢٢) من القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ بشأن تنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضى فى مسائل الأحوال الشخصية .	٨٥	٤٥
أراضى طرح النهر		
ـ قانون تنظيم تأجير الأراضى المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها :		
ـ المواد التى قضى بعدم دستوريتها :		
نص الفقرتين الثانية والرابعة من المادة (١٣) من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن طرح النهر وأكله ، ونص الفقرة الأولى (بند ج) من المادة (٧٢) والفقرة الأولى من المادة (٧٣) من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم تأجير الأراضى المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها ، فيما تضمنته من إلغاء توزيعات طرح النهر التى وزعت على ما آلت ملكية الأكل بعد صدور القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ بطريق التعاقد ولو كانت قد اعتمدت وتم شهرها .	٢٨	٢١
أسلحة وذخائر		
ـ قانون الأسلحة والذخائر:		
أ – المواد التى قضى بعدم دستوريتها:		
نص الفقرة الأخيرة من المادة (٢٦) من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر ، المستبدلة بالمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٦ لسنة ٢٠١٢ فيما تضمنه من استثناء تطبيق أحكام المادة (١٧) من قانون العقوبات بالنسبة للجريمتين ، المنصوص عليهما بالفقرتين الثالثة والرابعة من المادة ذاتها .	٤٩	٣٠

أسلحة وذخائر – أعمال بناء – إيجار	رقم المنطوق	صفحة المنطوق
نص الفقرة الأخيرة من المادة (٢٦) من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر ، المستبدلة بالمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٦ لسنة ٢٠١٢ فيما تضمنه من استثناء تطبيق أحكام المادة (١٧) من قانون العقوبات بالنسبة للجريمة المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة ذاتها .	٥٩	٣٦
نص الفقرة الأخيرة من المادة (٢٦) من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر، المستبدلة بالمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٦ لسنة ٢٠١٢ فيما تضمنه من استثناء تطبيق أحكام المادة (١٧) من قانون العقوبات بالنسبة للجريمة المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة ذاتها .	٦٠	٣٧
ب المواد التى قضى برفض الطعن عليها بعد الدستورية :		
نص قرار وزير الداخلية رقم ١٣٣٥٤ لسنة ١٩٩٥ فيما تضمنه من استبدال الجدول رقم (٣) " الأسلحة المشخشنة " بالجدول الصادر بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر .	٤٦	٢٩
أعمال بناء		
ـ القرارات المرتبطة بتنظيم أعمال البناء :		
ـ القرار الذى قضى بعدم دستوريته :		
قرار محافظ المنوفية رقم ٤٨٢ الصادر بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٥ .	١٢	١٣
إيجار		
ـ تشريعات إيجار الأماكن والقرارات المرتبطة بها :		
ـ المواد التى قضى برفض الطعن عليها بعدم الدستورية :		
نص المادة (١١) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر .	٨	١٢

إيجار – بيئة	رقم المنطوق	صفحة المنطوق
نصوص المواد (٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٧٩) من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، والمادة (٣٣) من اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، الصادرة بقرار وزير الإسكان والتعمير رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٨ ، والمادة (٩/٢/أ) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ، بصدد ما تضمنته تلك المواد من إلزام ملاك المبانى المقامة قبل ١٩٦٥/٣/٢٢ بتنفيذ قرارات الترميم الصادرة فى شأن هذه المبانى على نفقتهم الخاصة ، ثم الرجوع بعد ذلك على المستأجرين بجانب فقط من الترميم .	٣٦	٢٥
نص الفقرة الأولى من المادة (٥٨٠) من القانون المدنى ، وذلك فيما تضمنته من تخويل المستأجر الحق فى إجراء تغيير بالعين المؤجرة بدون إذن المؤجر ، طالما كان التغيير لا ينشأ عنه أى ضرر بالمؤجر .	٦٧	٣٩
(ب) **بيئة** **ـ قانون البيئة** **أ ـ المواد التى قضى بعدم دستوريتها :**		
نص المادة (٧٢) من قانون البيئة الصادر بالقانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ – قبل استبداله بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ – فيما تضمنه من مسؤلية المعهود إليه بإدارة المنشآت المنصوص عليها فى المادة (٦٩) من القانون ذاته عما يقع من العاملين فيها بالمخالفة لأحكام المادة المذكورة .	٨٤	٤٥
ب ـ المواد التى قضى برفض الطعن عليها بعدم الدستورية :		
نصى المادتين (٦٩ ،٢/٨٧) من قانون البيئة الصادر بالقانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ ، وسقوط النصوص اللائحية المرتبطة بهما .	٢١	١٨
نص المادة (٦٩) من قانون البيئة .	٨٤	٤٥

تأمينات اجتماعية – تجارى	رقم المنطوق	صفحة المنطوق
(ت)		
تأمينات اجتماعية – تجارى – تموين – تنفيذ		
تأمينات اجتماعية		
ـ تشريعات التأمينات الإجتماعية والتشريعات المرتبطة بها :		
ـ المواد التى قضى بعدم دستوريتها :		
ما نص عليه البند (٢) من الفقرة الثانية من المادة الأولى من القوانين أرقام ١٩ لسنة ٢٠٠١ ، ١٥٠ لسنة ٢٠٠٢ ، ٩١ لسنة ٢٠٠٣ بزيادة المعاشات من أن تكون الزيادة فى المعاش بحد أقصى ستون جنيهاً شهرياً .	١٦	١٥
نص البند (٤) من الفقرة الرابعة من المادة (١٩) من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بالقانونين رقمى ٤٧ لسنة ١٩٨٤ و ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ .	٢٦	٢٠
تجارى		
قانون التجارة :		
أ – المواد التى قضى بعدم دستوريتها :		
نص المادة رقم (١٨٩) من قانون التجارة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ ، وسقوط نص البند رقم (١) من المادة (١٩٠) من هذا القانون .	١٣	١٣
ب – المواد التى قضى برفض الطعن عليها بعدم الدستورية :		
نص المادة رقم (٥٣٤) من قانون التجارة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ .	٧	١١
نص المادتين (٥٦٧/ب) و (١/٥٨٠) من قانون التجارة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ ، وبسقوط إعمال عبارة (ما لم تأمر باستمرار تنفيذه) الواردة بنهاية الفقرة الثانية من المادة (٥٨٠) من ذات القانون .	١٠	١٢

تجارى – تموين – تنفيذ – جامعات	رقم المنطوق	صفحة المنطوق
نـص الفقـرة (ب) مـن المـادة (٥٦٧) ، والفقـرتين الأولـى والثالثـة مـن المـادة (٥٨٠) من قانون التجارة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ ، وبسقوط عبارة (ما لم تأمر باستمرار تنفيذه) الواردة بنهاية الفقرة الثانية من المادة (٥٨٠) من ذلك القانون	٨١	٤٣
تموين		
ـ قانون التموين :		
ـ المواد التى قضى برفض الطعن عليها بعدم الدستورية :		
نـص الفقرة الأولـى مـن المـادة الثالثـة مكـرراً (أ) مـن المرسـوم بقـانون رقـم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخـاص بشئون التموين المعدل بالقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ ونص الفقرة الأخيرة من المادة (٥٦) والمعدلة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠.	٢٣	١٩
تنفيذ		
ـ عدم الاعتداد بحكم :		
بعدم الاعتداد بحكم " دائرة طعون رجال القضـاء " بمحكمـة النقض فـى الطعن المقيد برقم ٣٨٣ لسنة ٨٤ قضائية الصادر بجلسة ٢٠١٤/١٢/٢٣ .	٦١	٣٧
(ج)		
جامعات – جمارك – جمعيات – الجهاز المركزى للمحاسبات		
جامعات		
ـ قانون تنظيم الجامعات والقرارات المتعلقة به :		
أ – المواد التى قضى بعدم دستوريتها :		
نص المادة (٣٢) من اللائحة الداخلية لكلية السياحة والفنادق ، جامعة الإسكندرية ، الصادرة بقرار وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٩٣ ، قبل تعديله بقرار وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى رقم ٤٩ لسنة ٢٠٠٦ ، فيما تضمنه من منح الراسبين فى أى من مقررات الدبلوم فرصة واحدة لإعادة الامتحان فى جميع المقررات .	٦٨	٣٩

جامعات – جمارك – جمعيات – الجهاز المركزى للمحاسبات	رقم المنطوق	صفحة المنطوق
ب ـ المواد التى قضى برفض الطعن عليها بعدم الدستورية :		
نص المادة (١١٧) من قانون تنظيم الجامعات الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ فيما لم يتضمنه من وجوب إنذار عضو هيئة التدريس كتابة قبل إنهاء خدمته لانقطاعه عن العمل بغير إذن أكثر من شهر .	٨٠	٤٣
جمارك		
ـ قانون الجمارك :		
ـ المواد التى قضى بعدم دستوريتها :		
نص المادة (٨٣) من قانون الجمارك الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، فيما لم يتضمنه من التجاوز عن النقص الناتج عن قوة قاهرة أو حادث جبرى للبضائع المودعة بالمستودع الخاص عند تقدير الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المستحقة عليها .	٤٣	٢٨
جمعيات		
ـ قانون الضمان الاجتماعى :		
ـ المواد التى قضى برفض الطعن عليها بعدم الدستورية :		
نص البند الخامس من الفقرة (ب) من المادة (٢٤) من قانون الضمان الاجتماعى رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧ .	٩	١٢
الجهاز المركزى للمحاسبات		
ـ المواد التى قضى برفض الطعن عليها بعدم الدستورية :		
قرار رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٦ فيما تضمنه من اشتراط أن تكون المدة الكلية والبينية اللازمة لشغل الوظيفة مدة خبرة عملية فى الجهاز أو فى عمل مناسب يقره مكتب الجهاز بالنسبة للوظائف الفنية والرقابية .	٧٢	٤٠

حقوق سياسية – خدمة عسكرية – رسوم	رقم المنطوق	صفحة المنطوق
(ح) **حقوق سياسية** **ـ قانون مباشرة الحقوق السياسية :** **ـ المواد التى قضى بها بعدم دستوريتها :** نص المادة الأولى من القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية وبسقوط نص مادته الثانية .	١٥	١٥
(خ) **خدمة عسكرية** **ـ قانون الخدمة العسكرية والوطنية :** **ـ المواد التى قضى بها بعدم دستوريتها :** نص الفقرة الأخيرة من المادة (٤٤) من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ المستبدلة بالقانون ١٥٢ لسنة ٢٠٠٩ فيما نصت عليه من أن " يعمل بأحكام هذه المادة اعتباراً من ١٩٦٨/١٢/١ بالنسبة إلى المجندين المؤهلين " .	١	٩
(ر) **رسوم** **١ – قانون رسوم التوثيق والشهر والقرارات المرتبطة به :** **أ ـ المواد التى قضى بها بعدم دستوريتها :** نص البند (٩) من الفقرة (أولاً) من المادة (٢١) من القرار بقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر المعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩١ وبسقوط البند (ثالثاً) من الجدول رقم (٢) المرفق بقرار وزير العدل رقم ٢٩٣٦ لسنة ١٩٩٢ .	٤٢	٢٨

رسوم – سجل عينى – سلك دبلوماسى وقنصلى	رقم المنطوق	صفحة المنطوق
ب – المواد التى قضى برفض الطعن عليها بعدم الدستورية :		
نص المادة (٢٤ مكرراً) من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر المضافة بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩١ .	٥٠	٣١
٢ – قانون الرسوم القضائية ورسوم التوثيق فى المواد المدنية :		
ـ المواد التى قضى برفض الطعن عليها بعدم الدستورية :		
نص المادة السابعة عشر من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق فى المواد المدنية ، وسقوط المادة الثامنة عشرة من القانون ذاته .	١١	١٣
نصوص المواد ١ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق فى المواد المدنية .	٥١	٣١
(س)		
سجل عينى – سلك دبلوماسى وقنصلى – سوق رأس المال		
سجل عينى		
ـ قانون السجل العينى :		
ـ المواد التى قضى برفض الطعن عليها بعدم الدستورية :		
نص المادة (٣٢) من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ بنظام التسجيل العينى .	٥٠	٣١
سلك دبلوماسى وقنصلى		
ـ قانون نظام السلك الدبلوماسى والقنصلى :		
ـ المواد التى قضى برفض الطعن عليها بعدم الدستورية :		
نصى المادتين (٥ بند ٢ و٧٩) من قانون نظام السلك الدبلوماسى والقنصلى الصادر بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ ، فيما تضمناه من منع عضو السلك الدبلوماسى من الزواج بغير مصرى الجنسية ، واعتباره مستقيلاً من وظيفته إن فعل .	١٩	١٧

سوق راس المال – شهر عقارى – ضرائب	رقم المنطوق	صفحة المنطوق
سوق رأس المال		
ـ قانون سوق رأس المال :		
ـ المواد التى قضى برفض الطعن عليها بعدم الدستورية :		
نص المادة (٦٥ مكرراً) والفقرة الأولى من المادة (٦٨) من قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ .	٧٠	٤٠
(ش)		
شهر عقارى		
ـ قانون تنظيم الشهر العقارى :		
ـ المواد التى قضى برفض الطعن عليها بعدم الدستورية :		
نص المادتين (٩ و ١٠) من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى .	٣٥	٢٤
(ض)		
ضرائب		
ـ التشريعات الضريبية والقرارات المرتبطة بها :		
أ ـ المواد التى قضى بعدم دستوريتها :		
نص الفقرة الثالثة من المادة (١٧) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، قبل تعديله بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٥ ، فيما تضمنه من تخويل وزير المالية سلطة مد المدة التى يجوز فيها لمصلحة الضرائب تعديل الإقرار المقدم من المسجل وبسقوط قرارى وزير المالية ٢٣١ لسنة ١٩٩١ و ١٤٣ لسنة ١٩٩٢ .	٢	٩

ضرائب	رقم المنطوق	صفحة المنطوق
ما تضمنه نص البند (أولاً) من المادة (٣) من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ من العمل بأحكامه اعتباراً من ١٩٩٢/٣/٥ .	١٨	١٦
ما تضمنه البند (أولاً) من المادة (١) من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون ١١ لسنة ١٩٩١ من العمل بأحكامه اعتباراً من ١٩٩١/٥/٤ .	٢٤	١٩
نص البند سادساً من المادة (٤٤) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ المعدل بالقانون ٩١ لسنة ١٩٩٦ ، وسقوط نص المادة (٤٣) من القانون فى مجال تطبيقها على البند رقم (٦) المشار إليه .	٢٥	٢٠
نص الفقرة الأخيرة من المادة (١٧) ونص الفقرة السادسة من المادة (٣٥) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٥ .	٢٧	٢١
عجز الفقرة الثانية من المادة ١٠٣ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ فيما تضمنه من تخويل مصلحة الضرائب عدم الاعتداد بالإقرار وتحديد الإيرادات والأرباح بطريق التقدير ، دون وضع ضوابط ، أو معايير لهذا التقدير .	٣٠	٢٢
عبارة " قبل أول أكتوبر سنة ٢٠٠٤ " الواردة بنص المادة الخامسة من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بإصدار قانون الضريبة على الدخل ، وسقوط الأحكام المقابلة الواردة بالكتاب الدورى رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ الصادر من وزير المالية بشأن قواعد انقضاء الخصومة وفقاً لأحكام النص المشار إليه .		
نص المادة (١٢٣) من قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ . وسقوط عبارة " أمام المحكمة الابتدائية " الواردة بعجز الفقرة الثانية من المادة (١٢٢) من القانون ذاته .	٧٨	٤٢

ضرائب – طوارئ – عقوبات	رقم المنطوق	صفحة المنطوق
ب ـ المواد التى قضى برفض الطعن عليها بعدم الدستورية :		
المواد الرابعة والخامسة والسادسة من مواد إصدار القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .	٣٢	٢٣
(ط)		
طوارئ		
ـ قانون الطوارئ :		
ـ المواد التى قضى بعدم دستوريتها :		
ما تضمنه البند (١) من المادة رقم (٣) من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ من تخويل رئيس الجمهورية الترخيص بالقبض والاعتقال ، وبتفتيش الأشخاص والأماكن دون التقيد بأحكام قانون الإجراءات الجنائية .	٣٤	٢٤
(ع)		
عقوبات – عمل		
عقوبات		
ـ قانون العقوبات		
ـ المواد التى قضى برفض الطعن عليها بعدم الدستورية :		
نص المادة رقم (٣٣٧) من قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ .	٧	١١
نص المادة (٣٤١) من قانون العقوبات .	٣٩	٢٧
نص المادة (٣٤١) من قانون العقوبات .	٤٤	٢٨
نص المادة (٣٠٥) من قانون العقوبات .	٦٩	٤٠
نص المادة (٣٤١) من قانون العقوبات .	٧٥	٤١
نص المادة (٣٤١) من قانون العقوبات فيما تضمنه من تقرير عقوبة الحبس (الإكراه البدنى) .	٧٩	٤٣

عمل	رقم المنطوق	صفحة المنطوق
عمل		
ـ قانون العمل والقرارات المرتبطة به :		
أ – المواد التى قضى بعدم دستوريتها :		
نص الفقرة الثالثة من المادة (٢٢٣) من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ فيما لم يتضمنه من وضع حد أقصى للاشتراك السنوى الذى تلتزم المنشأة بسداده عن كل عامل ، ومن تحديد لتعداد الخدمات التى يقدمها صندوق الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية على المستوى القومى.	٥٢	٣٢
نص الفقرة الخامسة من المادة (٢٢٣) ذاتها فيما لم يتضمنه من بيان كيفية التصرف فى الموارد المالية لهذا الصندوق .		
بسقوط البند رقم (١) من المادة الثانية ، والمادة السابعة من قرار وزير القوى العاملة والهجرة رقم ٢١٦ لسنة ٢٠٠٣ وبسقوط المادة الثانية من قرار وزير القوى العاملة والهجرة رقم ٢١٧ لسنة ٢٠٠٣		
بسقوط نص المادة (٢٥٦) من قانون العمل المشار إليه فى مجال إعماله بالنسبة للفقرتين الثالثة والخامسة من المادة (٢٢٣) من القانون ذاته. وتحديد اليوم التالى لنشر هذا الحكم تاريخاً لإنفاذ آثاره دون إخلال باستفادة المدعى منه .		
ب – المواد التى قضى برفض الطعن عليها بعدم الدستورية :		
نص الفقرة الثانية من المادة (٢٢٣) من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ .	٥٢	٣٢
نص المادة الثالثة من القانون رقم ١٥٦ لسنة ٢٠٠٢ بإنشاء صندوق إعانات الطوارئ للعمال ، ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٩٥ لسنة ٢٠٠٢ ، فيما نصت عليه من أن تتكون موارد الصندوق من (١%) من الأجور الأساسية للعاملين بمنشآت القطاع العام وقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص التى يعمل بها ثلاثون عاملاً فأكثر تتحملها وتلتزم بتسديدها المنشآت المشار إليها على النحو الذى تحدده اللائحة التنفيذية .	٥٣	٣٣

قضاة – مجلس الشعب	رقم المنطوق	صفحة المنطوق
(ق) **قضاة** **ـ قانون السلطة القضائية :** **ـ المواد التى قض برفض الطعن عليها بعد الدستورية:** نص الفقرة الأولى من المادة (٥١) من قانون السلطة القضائية فيما تضمنته من تحديد أقدمية أعضاء النيابة الإدارية عند تعيينهم فى هذه الدرجة فى وظائف القضاء المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم فى هذه الدرجة ، على ألا يترتب على ذلك أن يسبقوا زملائهم فى القضاء أو النيابة العامة . وذلك لإخلال النص بمبدأ المساواة المنصوص عليه فى هذه المادة .	٣	١٠
(م) **مجلس الشعب – مجلس الشورى – مجلس النواب – محكمة اقتصادية مدنى – مرافعات – ملكية فكرية – مناقصات ومزايدات** **مجلس الشعب** **ـ قانون مجلس الشعب :** **ـ المواد التى قضى بعدم دستوريتها :** نص الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المستبدلة بالمرسوم بقانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠١١ . ما تضمنه نص الفقرة الأولى من المادة السادسة من هذا القانون المستبدلة بالمرسوم بقانون رقم ١٠٨ لسنة ٢٠١١ من إطلاق الحق فى التقدم بطلب الترشح لعضوية مجلس الشعب فى الدوائر المخصصة للانتخاب بالنظام الفردى للمنتمين للأحزاب السياسية إلى جانب المستقلين غير المنتمين لتلك الأحزاب .	١٤	١٤

مجلس الشعب – مجلس الشورى	رقم المنطوق	صفحة المنطوق
المادة التاسعة مكرراً (أ) من القانون المشار إليه المضافة بالمرسوم بقانون رقم ١٠٨ لسنة ٢٠١١ فيما نصت عليه من تضمين الكشف النهائى لأسماء المرشحين بالنظام الفردى بيان الحزب الذى ينتمى إليه المرشح . نص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٢٣ لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠١١ ، وبسقوط نص المادة الثانية منه .		
مجلس الشورى		
ـ قانون مجلس الشورى :		
ـ المواد التى قضى بعدم دستوريتها :		
نص الفقرة الأولى من المادة (٢) من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ فى شأن مجلس الشورى المستبدلة بالمرسوم بقانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠١١ . ما تضمنه نص الفقرة الأولى من المادة (٨) من القانون ذاته المستبدلة بالمرسوم بقانون رقم ١٠٩ لسنة ٢٠١١ ، من إطلاق الحق فى التقدم بطلب الترشيح لعضوية مجلس الشورى فى الدوائر المخصصة للانتخاب بالنظام الفردى للمنتمين للأحزاب السياسية إلى جانب المستقلين غير المنتمين لتلك الأحزاب . المادة (٢٤) من القانون ذاته ، المستبدلة بالمرسوم بقانون رقم ١٠٩ لسنة ٢٠١١ ، فيما نصت عليه من أن يسرى على مجلس الشورى أحكام المادة التاسعة مكرراً (أ) من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب وتحديد موعد انعقاد مجلس النواب الجديد ، تاريخاً لإعمال أثر هذا الحكم وفقاً لنص المادة (٢٣٠) من الدستور .	٣٨	٢٦
ـ لائحة العاملين بمجلس الشورى :		
ـ المواد التى قضى بعدم دستوريتها :		
نص الفقرة الأخيرة من المادة (٥٦) من لائحة العاملين بمجلس الشورى فيما تضمنه من وضع حد أقصى للمقابل النقدى لرصيد الإجازات لا يجاوز أجر ستة أشهر متى كان الحرمان من الإجازة فيما جاوز من رصيدها هذا الحد راجعاً إلى أسباب اقتضتها مصلحة العمل .	٤٧	٢٩

مجلس النواب – محكمة اقتصادية	رقم المنطوق	صفحة المنطوق
مجلس النواب		
ـ قانون مجلس النواب والقرارات المرتبطة به :		
أ – المواد التى قضى بعدم دستوريتها :		
نص المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ٢٠١٤ فى شأن تقسيم دوائر انتخابات مجلس النواب ، فى مجال انطباقه على الانتخاب بالنظام الفردى ، والجدول " (أولاً) الفردى " المرفق به .	٦٢	٣٧
نص المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ٢٠١٤ فى شأن تقسيم دوائر انتخابات مجلس النواب ، فى مجال انطباقه على الانتخاب بالنظام الفردى ، والجدول " (أولاً) الفردى " المرفق به .	٦٤	٣٨
عبارة " متمتعاً بالجنسية المصرية منفردة " الواردة بالبند (١) من المادة (٨) من قانون مجلس النواب الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ٢٠١٤ .	٦٥	٣٨
ب – المواد التى قضى برفض الطعن عليها بعدم الدستورية :		
نص المادة (١٠) من قانون مجلس النواب الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٦ لسنة ٢٠١٤ .	٦٢	٣٧
نصوص المواد (٤ ، ٦ ، ١٠) من قانون مجلس النواب الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ٢٠١٤ ، وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٢ لسنة ٢٠١٤ فى شأن تقسيم دوائر انتخابات مجلس النواب .	٦٣	٣٨
محكمة اقتصادية		
ـ قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية :		
ـ المواد التى قضى برفض الطعن عليها بعدم الدستورية :		
نصى المادتين (٦ و ١١) من قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية الصادر بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨ ، فيما تضمناه من اختصاص الدوائر الاستئنافية فى المحاكم الاقتصادية دون غيرها بالنظر ابتداءً فى كافة المنازعات والدعاوى المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة (٦) المشار إليها ، إذا جاوزت قيمتها خمسة ملايين جنيه ، والطعن عليها بطريقة النقض .	١٧	١٦

مدنى – مرافعات	رقم المنطوق	صفحة المنطوق
مدنى		
ـ القانون المدنى :		
ـ المواد التى قضى برفض الطعن عليها بعدم الدستورية :		
نص المادة (٩٥٥) من القانون المدنى .	٤٥	٢٩
نص المادة (٤٣٤) من القانون المدنى ، فيما تضمنته من سقوط حق المشترى فى طلب إنقاص الثمن بمقدار العجز فى المساحة إذا انقضت سنة من وقت تسليم المبيع تسليماً فعلياً .	٥٨	٣٦
نص المادة (٩١٧) من القانون المدنى .	٨٣	٤٤
مرافعات		
ـ قانون المرافعات :		
ـ المواد التى قضى برفض الطعن عليها بعدم الدستورية :		
نص المادة (١/٨٢) من قانون المرافعات المدنية والتجارية معدلة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ فيما انتهى إليه من عبارة " أو لم يحضر الطرفان بعد السير فيها اعتبرت كأن لم تكن .	٦	١١
نصوص المواد ١٨٤ ، ١٨٩ ، ١٩٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ .	٥١	٣١
نصوص المواد (٤٩٥) و (٤٩٦) و (٤٩٧) من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ .	٥٧	٣٥
نصوص المواد (٤٢ ، ٢٢١ ، ٢٢٢) من قانون المرافعات المدنية والتجارية .	٧١	٤٠
نص الفقرة الأولى من المادة (٤٩٩) من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ والمعدلة بالقانون رقم ٧٦ لسنة٢٠٠٧ .	٧٧	٤٢
نص المادة (١٥٢) من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ المستبدلة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ .	٨٦	٤٦

ملكية فكرية – مناقصات ومزايدات – نقابات	رقم المنطوق	صفحة المنطوق
ملكية فكرية **ـ قانون الملكية الفكرية :** **ـ المواد التى قضى برفض الطعن عليها بعدم الدستورية :** نص الفقرة الرابعة من المادة (١١٣) ، والفقرة الثانية من المادة (١٣٤) من قانون حماية حقوق الملكية الفكرية الصادر بالقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ .	٣١	٢٣
مناقصات ومزايدات **ـ قانون المناقصات والمزايدات :** **ـ المواد التى قضى برفض الطعن عليها بعدم الدستورية :** نص المادة (١٢٠) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات ، الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٣٧٦ لسنة ١٩٩٨ ، وذلك فيما تضمنته من تحديد سعر الفائدة بالنسبة للبيوع التى تتم على أملاك الدولة بما يعادل سعر الفائدة المعلن من البنك المركزى المصرى وقت السداد ، وذلك للمدة من تاريخ الاستحقاق وحتى تاريخ السداد .	٨٢	٤٤
(ن) **نقابات** **ـ قانون النقابات العمالية والقرارات المرتبطة به :** **أ – المواد التى قضى بعدم دستوريتها :** عجز البند (د) من المادة ٣٦ من قانون النقابات العمالية الصادر بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ فيما نص عليه من أن : " فإذا كان الترشيح للمنظمة النقابية الأعلى يشترط أن يكون قد أمضى دورة نقابية سابقة عضواً بمجلس إدارة المنظمة النقابية الأدنى " ، وبسقوط ما يقابله من أحكام واردة بالتعليمات الخاصة بإجراءات ترشيح وانتخابات أعضاء مجالس إدارات المنظمات النقابية للدورة النقابية ٢٠٠١/٢٠٠٦ .	٤	١٠

نقابات – هيئة البريد – هيئة الشرطة	رقم المنطوق	صفحة المنطوق
نص المادة (١١) من قرار وزير القوى العاملة والتدريب رقم ١٤٦ لسنة ١٩٩٦ .	٥	١١
ب ـ المواد التى قضى برفض الطعن عليها بعدم الدستورية :		
نصى الفقرتين الثانية والثالثة من المادة (٤٨) من قانون النقابات العمالية الصادر بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦.	٦٦	٣٩
(هـ)		
هيئة البريد – هيئة الشرطة – هيئة المجتمعات العمرانية – الهيئة القومية لسكك حديد مصر – هيئات القطاع العام وشركاته – الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر – الهيئة العامة لميناء دمياط		
هيئة البريد		
ـ لائحة نظام العاملين بالهيئة القومية للبريد :		
ـ المواد التى قضى بعدم دستوريتها :		
نص الفقرة (١) من المادة (١٠٨) من لائحة نظام العاملين بالهيئة القومية للبريد الصادرة بقرار وزير المواصلات والنقل البحرى رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٢ ، فيما لم يتضمنه من وجوب إنذار العامل كتابة قبل إنهاء خدمته لانقطاعه عن العمل بغير إذن أكثر من ثلاثين يوماً متتالية .	٤٠	٢٧
هيئة الشرطة		
ـ قانون هيئة الشرطة والقرارات المرتبطة به :		
ـ المواد التى قضى بعدم دستوريتها :		
نص الفقرة الرابعة من المادة (٩٩) من قانون هيئة الشرطة الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ ، قبل استبداله بالقانون رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٢ وسقوط باقى فقراته وقرارى وزير الداخلية رقمى ١٠٥٠ لسنة ١٩٧٣ ، ٤٤٤ لسنة ١٩٨٣.	٢٠	١٧

هيئة المجتمعات العمرانية – الهيئة القومية لسكك حديد مصر – هيئات القطاع العام وشركاته	رقم المنطوق	صفحة المنطوق
هيئة المجتمعات العمرانية **ـ لائحة نظام العاملين بهيئة المجتمعات العمرانية :** **ـ المواد التى قضى بعدم دستوريتها :** نص الفقرة الأخيرة من المادة (١٤) من لائحة نظام العاملين بهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة الصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١ لسنة ١٩٩٠ فيما نصت عليه من " أما بالنسبة للعمال المؤقتين السابق تعيينهم بمكافأة شاملة بالهيئة فتحدد مرتباتهم بالمقارنة بين أول مربوط الدرجة المعينين عليها مضافاً إليها البدلات والمميزات الأخرى المقررة ، وبين المكافأة الشاملة التى يتقاضونها ، ويمنحون أيهما أفضل " وبتحديد اليوم التالى لنشر هذا الحكم تاريخاً لإعمال أثره .	٥٦	٣٥
الهيئة القومية لسكك حديد مصر **ـ لائحة العاملين بالهيئة القومية لسكك حديد مصر :** **ـ المواد التى قضى بعدم دستوريتها :** عجز الفقرة الثانية من المادة (١٠٨) من لائحة العاملين بالهيئة القومية لسكك حديد مصر الصادرة بقرار وزير النقل والمواصلات رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ فيما لم يتضمنه من منح العامل الذى يصاب بأحد الأمراض المزمنة إجازة استثنائية بأجر كامل إلى أن يشفى أو تستقر حالته استقراراً يمكنه من العودة إلى العمل ، أو يتبين عجزه كاملاً ، وفى هذه الحالة الأخيرة يظل العامل فى إجازة مرضية بأجر كامل حتى بلوغه سن الإحالة إلى المعاش .	٥٥	٣٤
هيئات القطاع العام وشركاته **ـ قانون هيئات القطاع العام وشركاته :** **ـ المواد التى قضى بعدم دستوريتها :** نص البند (١) من الفقرة الثانية من المادة (٤٢) من قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ فيما تضمنه من تخويل رئيس مجلس الوزراء وضع حد أقصى لما يخص العامل سنوياً من الحصة المخصصة لأغراض التوزيع النقدى .	٣٧	٢٥

الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر – الهيئة العامة لميناء دمياط – وصية	رقم المنطوق	صفحة المنطوق
الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر		
ـ قرار وزير النقل البحرى بشأن تحديد مقابل الانتفاع بأراضى الهيئة :		
ـ المواد التى قضى بعدم دستوريتها :		
نص الفقرة الثانية من المادة الأولى من قرار وزير النقل البحرى رقم ٥١٩ لسنة ٢٠٠٣ بشأن تحديد مقابل الانتفاع بالأراضى التى تستأجرها الهيئة المصرية العامة للبترول والشركات التابعة لها فيما تضمنه من قصر التخفيض المقرر على الفئات الواردة بقرار وزير النقل البحرى رقم ٧٣ لسنة ٢٠٠٣ المعدل بالقرار رقم ١٤٢ لسنة ٢٠٠٣ ، بواقع ٦٠ % ، بالنسبة لأراضى موانئ البحر الأحمر ، على شركات القطاع العام التابعة للهيئة المصرية العامة للبترول دون غيرها من الشركات العاملة فى النشاط ذاته .	٥٤	٣٤
الهيئة العامة لميناء دمياط		
ـ قرارت رئيس مجلس إدارة الهيئة :		
ـ القرار الذى قضى بعدم دستوريته :		
قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لميناء دمياط رقم ٤٤٣ لسنة ٢٠٠٣ . وتحديد اليوم التالى لنشر هذا الحكم تاريخاً لإنفاذ آثاره دون إخلال باستفادة الشركة المدعية منه .	٤٨	٣٠
(و)		
وصية		
ـ قانون الوصية :		
ـ المواد التى قضى برفض الطعن عليها بعدم الدستورية :		
نص المادة الفقرة الأولى من المادة (٣٧) من قانون الوصية الصادر بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ ، فيما تضمنه من عدم إجازة الورثة للموصى به .	٧٦	٤٢

ثالثاً : فهرس هجائى
للفهرس الموضوعي التحليلى

فهرس هجائى للفهرس الموضوعى التحليلى

الموضوع	صفحة الفهرس	الموضوع	صفحة الفهرس
(أ)		(ر)	
اجراءات جنائية	٤٩	رسوم	٥٦
أحوال شخصية	٤٩	(س)	
أراضى طرح النهر	٥٠	سجل عينى	٥٧
أسلحة وذخائر	٥٠	سلك دبلوماسى وقنصلى	٥٧
أعمال بناء	٥١	سوق رأس المال	٥٨
إيجار	٥١	(ش)	
(ب)		شهر عقارى	٥٨
بيئة	٥٢	(ض)	
(ت)		ضرائب	٥٨
تأمينات اجتماعية	٥٣	(ط)	
تجارى	٥٣	طوارئ	٦٠
تموين	٥٤	(ع)	
تنفيذ	٥٤	عقوبات	٦٠
(ج)		عمل	٦١
جامعات	٥٤	(ق)	
جمارك	٥٥	قضاة	٦٢
جمعيات	٥٥	(م)	
الجهاز المركزى للمحاسبات	٥٥	مجلس الشعب	٦٢
(ح)		مجلس الشورى	٦٣
حقوق سياسية	٥٦	مجلس النواب	٦٤
(خ)		محكمة اقتصادية	٦٤
خدمة عسكرية	٥٦	مدنى	٦٥

فهرس هجائى للفهرس الموضوعى التحليلى

الموضوع	صفحة الفهرس	الموضوع	صفحة الفهرس
مرافعات	٦٥	هيئة المجتمعات العمرانية	٦٨
ملكية فكرية	٦٦	الهيئة القومية لسكك حديد مصر	٦٨
مناقصات ومزايدات	٦٦	هيئات القطاع العام وشركاته	٦٨
(ن)		الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر	٦٩
نقابات	٦٦	الهيئة العامة لميناء دمياط	٦٩
(هـ)		(و)	
هيئة البريد	٦٧	وصية	٦٩
هيئة الشرطة	٦٧		